One of the issues of the nominal sentence in Arabic grammar

Hadjadj Mustapha[1]

[1]University of Ghardaya (Algeria), hadjadj.mustapha@univ_ghardaia.edu.dz

Received: 02/2024, Published: 03/2024

Abstract:

This article aims to study a specific type of the nominal sentence, which is the type that contains a subject that has the subject takes place of the predicate , by referring to what was mentioned by elkhalil and Sibawayeh regarding it. The two approaches adopted here are the historical and descriptive. We went back to what elkhalil and Sibawayeh mentioned in the matter, and we found the matter with them merely by providing the news and delaying the beginning.

As for the middle el akhfach, it is different from elkhalil and Sibawayeh, and he poses a methodological problem, as he produced a sentence that is neither in nominal terms nor actually. Neither is it nominal because its second corner is an actor, and the subject is one of the pillars of the actual sentence, nor is it actual because its first corner is a beginner, and the initiator is one of the pillars of the nominal sentence. We concluded at the end of the research that the opinion of elkhalil and Sibawayeh was correct.

key words: The Subject – the Predicate - the nominal sentence – the Adjective.

من قضايا الجملة الاسمية في النحو العربي

الدكتور مصطفى حجاج[1]

[1]**جامعة غرداية (الجزائر)**، hadjadj.mustapha@univ_ghardaia.edu.dz

ملخص البحث:

يهدف هذا المقال إلى دراسة نوع محدّد من الجملة الاسمية, وهو النوع الذي يحتوي على مبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر, من خلال الرجوع إلى ما ذكره الخليل وسيبويه بخصوصها. والمنهجان المعتمدان هنا هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي. وقد رجعنا إلى ما ذكره الخليل وسيبويه في المسألة فوجدنا المسألة عندهما مجرّد تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

أمّا الأخفش الأوسط فخالف الخليل وسيبويه وطرح إشكالا منهجيا, إذ أنتج جملة لا هي بالاسمية, ولا هي بالفعلية. لا هي اسمية لأنّ ركنها الثاني فاعل, والفاعل من أركان الجملة الفعلية, ولا هي بالفعلية لأنّ ركنها الأوّل مبتدأ, والمبتدأ من أركان الجملة الاسمية. وانتهينا في آخر البحث إلى أنّ رأي الخليل وسيبويه هو الصحيح.

الكلمات المفتاحية: المبتدأ – الخبر – الجملة الاسمية – الصفة.

مقدّمة:

من بين قضايا الجملة الاسمية التي تحتوي على إشكال منهجي مسألة المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر, إذ تتكون الجملة التي تنتمي إلى هذا النوع من مصطلحين ينتمي كلّ منهما إلى نوع من الجملة مختلف عن الآخر, المبتدأ ينتمي إلى الجملة الاسمية, والفاعل ينتمي إلى الجملة الفعلية. فكيف عالج النحاة هذا النوع من الجملة ؟ وهل اتبعوا في دراستها رأي الخليل وسيبويه أم خالفوهما ؟

سنحاول في هذا المقال تأصيل مسألة المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر من خلال الرجوع إلى ما ذكره الخليل وسيبويه, لأنّهما يمثلان مرحلة صفاء النحو العربي وخلّوه من التعقيدات التي أضافها كثير من النحاة إلى بعض مسائله الأساسية.

وقبل الحديث عن المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر لابدّ من ذكر تعريفات المبتدأ عند النحاة, والوقوف على مسألة تقديم الخبر.

1- تعريف المبتدأ عند النحاة:

لمعرفة مفهوم المبتدأ عند النحاة, قسّمنا النحاة إلى فئتين: النحاة الأوائل, والنحاة المتأخّرين.

1-1- تعريف المبتدأ عند النحاة الأوائل:

للوقوف على تعريف المبتدأ عند النحاة الأوائل اخترنا ثلاثة تعريفات تكون نماذج ممثلة لغيرها.

1-1-1- تعريف المبتدأ عند سيبويه:

يقول سيبويه: « هذا باب الابتداء. المبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنى ما بعده عليه. فهو مسند ومسند إليه. ».[1]

نلاحظ أنّ تعريف سيبويه للمبتدأ يتكوّن من ستّ نقاط أساسية:

أ- المبتدأ يكون اسما.

ب- المبتدأ يُبتدأ به ليُبنى عليه كلام.

ج- المبتدأ والمبني عليه مرفوعان.

د- لا يكون مبتدأ إلاّ بمبنيّ عليه.

هـ- المبتدأ الأوّل, والمبني ما بعده عليه.

[1] – سيبويه, الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الجيل, بيروت, ط1, 1966, ج2, ص: 126.

و- المبتدأ والمبني عليه هما مسند ومسند إليه.

ونلاحظ أنّ سيبويه لم يذكر مصطلح الخبر, وإنّما ذكر مكانه مصطلح المبنيّ عليه, وهو مصطلح غير دقيق, وقد صحّحه النحاة بعده, والصحيح المبنيُّ به, لأنّ المبنيَ عليه هو المبتدأ, والمبنيّ به هو الخبر. فالمبتدأ يُبنى عليه, والخبر يُبنى به.

1-1-2- تعريف المبتدأ عند ابن السّرّاج:

يقول ابن السّرّاج: « المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن عوامل الأفعال والحروف, وكان القصد فيه أن تجعله أوّلا لثانٍ, مبتدأ به دون الفعل, يكون ثانيه خبره, ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه. ».[2]

نلاحظ أنّ تعريف المبتدأ عند ابن السرّاج يتكوّن من خمس نقاط أساسية:

أ- المبتدأ هو ما تجرّد عن العوامل اللفظية.

ب- القصد في المبتدأ أن يُجعل أوّلا لثانٍ.

ج- المبتدأ يكون مبتدأً به دون الفعل.

د- المبتدأ له ثانٍ هو الخبر.

هـ- لا يستغني كلٌّ من المبتدأ والخبر عن صاحبه.

ونلاحظ أنّ ابن السرّاج استعمل مصطلح الخبر, وتخلّى عن مصطلح المبنيّ عليه الذي استعمله سيبويه. كما نلاحظ أنّ ابن السرّاج في تعريفه للمبتدأ أغفل قضية أساسية في الجملة, هي قضية الإسناد. وهي قضية ذكرها سيبويه في تعريفه للمبتدأ, وأكّد عليها عندما خصّص لها بابا سمّاه بباب المسند والمسند إليه. وإن كان مفهوما المسند والمسند إليه يختلفان عن مفهومهما عند النحاة المتأخّرين.

1-1-3- تعريف المبتدأ عند ابن جنّي:

يقول ابن جنّي: « باب المبتدأ. وهو كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية وعرّضته لها, وجعلته أوّلا لثانٍ, يكون الثاني خبرا عن الأوّل ومسندا إليه. ».[3]

نلاحظ أنّ تعريف ابن جنّي للمبتدأ يتكوّن من أربع نقاط أساسية:

أ- المبتدأ يكون مبتدَأً به.

[2] - ابن السرّاج, الأصول في النحو, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1985, ج1, ص: 58.

[3] - ابن جنّي, اللمع في العربية, تحقيق: حامد المومن, عالم الكتب, بيروت, ط2, 1985, ص: 71.

ب- المبتدأ يكون عارٍ من من العوامل اللفظية, ويكون في الوقت نفسه قابلا لدخولها عليه.

ج- المبتدأ يكون أوّلا لثانٍ.

د- يكون الثاني خبرا عن الأوّل ومسندا إليه.

ونلاحظ أنّ ابن جنّي اتبّع ابن السرّاج في استعمال مصطلح الخبر والتخلّي عن مصطلح المبنيّ عليه الذي استعمله سيبويه. كما نلاحظ أنّ ابن جنّي أعاد الاعتبار لقضية الإسناد التي أغفلها ابن السرّاج, وإن كانت تحتاج إلى تدقيق, فالخبر لا يُسند إليه كما ذكر ابن جنّي, وإنّما يُسند به.

1-1-4- أهمّ خصائص المبتدأ عند النحاة الأوائل:

من خلال ما سبق من تعريفات للمبتدأ, يمكننا أن نُجمل أهمّ خصائص المبتدأ عند النحاة الأوائل في النقاط التالية:

- المبتدأ اسم, كما ذكر سيبويه.
- المبتدأ مرفوع, كما ذكر سيبويه.
- لا يكون مبتدأ إلاّ مع خبر, كما ذكر سيبويه, وابن السرّاج, وابن جنّي.
- المبتدأ يكون أوّلا لثان, كما ذكر سيبويه, وابن السرّاج, وابن جنّي.
- المبتدأ والخبر هما مسندٌ ومسند إليه, كما ذكر سيبويه, وابن جنّي.
- المبتدأ يُبتدأ به, كما ذكر ابن السرّاج, وابن جنّي.
- المبتدأ ما تجرّد من العوامل اللفظية, كما كما ذكر ابن السرّاج, وابن جنّي.
- لا يستغني المبتدأ عن الخبر, ولا يستغني الخبر عن المبتدأ, كما ذكر ابن السرّاج.

والملاحظة الأساسية التي نسجلّها هنا هي أنّ النحاة الأوائل لم يذكروا المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر في تعريفهم للمبتدأ, وإنّما نجد عندهم أنّ المبتدأ والخبر متلازمان, لا يستغني أحدهما عن الآخر.

1-2- تعريف المبتدأ عند النحاة المتأخّرين:

للوقوف على تعريف المبتدأ عند النحاة المتأخّرين اخترنا أيضا ثلاثة تعريفات تكون نماذج ممثلة لغيرها.

1-2-1- تعريف المبتدأ عند ابن الحاجب:

يقول ابن الحاجب: « المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسندا إليه, أو الصفة الواقعة بعد حرف النّفي والاستفهام, رافعة لظاهر, مثل: زيدٌ قائمٌ, وما قائمٌ الزيدان, وأقائمٌ الزيدان, فإن طابقت مفردا جاز الوجهان. »[4].

ابن الحاجب أوّل نحوي, في حدود ما أعلم, ميّز عند تعريفه للمبتدأ بين نوعين منه, مبتدأ له خبر, ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ونلاحظ أنّ تعريف ابن الحاجب للمبتدأ يتكوّن من سبع نقاط أساسية:

أ- المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر, ومبتدأ له فاعل يسدّ مسدّ الخبر.

ب- المبتدأ الذي له خبر يكون اسما.

ج- المبتدأ الذي له خبر يكون مجرّدا عن العوامل اللفظية.

د- المبتدأ الذي له خبر يكون مُسندا إليه.

هـ- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون صفةً.

و- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون مسبوقا بنفي أو استفهام.

ز- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يرفع ظاهرا.

1-2-2- تعريف المبتدأ عند ابن مالك:

يقول ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفكّ المختوم: « باب المبتدأ, وهو الاسم المعرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة, مسندا إليه, أو وصفا يلي استفهاما أو نفيا, رافعا لظاهر, مستغنٍ به. »[5].

نلاحظ أنّ تعريف المبتدأ عند ابن مالك يتكوّن أيضا من سبع نقاط أساسية:

أ- المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر, ومبتدأ له فاعل يسدّ مسدّ الخبر.

ب- المبتدأ الذي له خبر يكون اسما.

ج- المبتدأ الذي له خبر يكون معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة.

د- المبتدأ الذي له خبر يكون مُسندا إليه.

هـ- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون وصفا.

و- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون مسبوقا بنفي أو استفهام.

---

[4] - ابن الحاجب, الكافية, متون في اللغة العربية, دار ابن حزم, بيروت, ط1, 2005, ص: 10.

[5] - ابن مالك, سبك المنظوم وفكّ المختوم, تحقيق: عدنان محمّد, دار البحوث, دبي, ط1, 2004, ص: 91.

ز- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يرفع ظاهرا يستغني به.

ونلاحظ أنّ ابن مالك يتفّق مع ابن الحاجب في جميع النقاط الأساسية للمبتدأ.

1-2-3- تعريف المبتدأ عند ابن هشام:

يقول ابن هشام في كتابه " شذور الذهب في معرفة كلام العرب ": « المبتدأ هو المجرّد عن العوامل اللفظية: مخبرا عنه, أو وصفا رافعا لمكتفى به. فالأوّل كـ " زيدٌ قائمٌ ", و﴿ وأَن تَصوموا خَيرٌ لَكُم ﴾ [البقرة: 184], و﴿ وهَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ ﴾ [افاطر: 3]. والثاني شرطه نفيٌ أو استفهامٌ, نحو " أقائمٌ الزيدان ", و" ما مضروبٌ العمران ". ».[6]

نلاحظ أنّ تعريف ابن هشام للمبتدأ يتكوّن من ستّ نقاط أساسية:

أ- المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر, ومبتدأ له فاعل يسدّ مسدّ الخبر.

ب- المبتدأ الذي له خبر يكون مجرّدا عن العوامل اللفظية.

ج- المبتدأ الذي له خبر يكون مخبرا عنه.

د- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون وصفا.

هـ- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون مسبوقا بنفي أو استفهام.

و- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يرفع مُكتفىً به.

ونلاحظ أنّ ابن هشام أغفل نقطة من النقاط الأساسية التي ذكرها ابن الحاجب وابن مالك للمبتدأ. هذه النقطة تخصّ المبتدأ الذي له خبر, وهي الاسمية, فلم يشترط ابن هشام في المبتدأ أن يكون اسما, لأنّه في رأيه يمكن أن يكون جملة تُؤوَّل باسم, مثلما في قوله تعالى: ﴿ وأَن تَصوموا خَيرٌ لَكُم ﴾.

1-2-4- أهمّ خصائص المبتدأ عند النحاة المتأخّرين:

من خلال ما سبق من تعريفات للمبتدأ, يمكننا أن نُجمل أهمّ خصائص المبتدأ عند النحاة المتأخّرين في النقاط التالية:

- المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر, ومبتدأ له فاعل يسدّ مسدّ الخبر.

ب- المبتدأ الذي له خبر يكون اسما أو مصدرا مُؤَوّلا.

---

[6] - ابن هشام, شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, ط1, 1995, ص: 207.

ج- المبتدأ الذي له خبر يكون مجرّدا عن العوامل اللفظية.

د- المبتدأ الذي له خبر يكون مُسندا إليه.

هـ- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون وصفا.

و- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يكون مسبوقا بنفي أو استفهام.

ز- المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر يرفع ظاهرا يستغني به أو يكتفي به.

والنتيجة التي نخلص إليها هي أنّ النحاة المتأخّرين خالفوا النحاة الأوائل في تعريفهم للمبتدأ, إذ اخترعوا نوعا ثانيا من المبتدأ, سمّوه بالمبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر, نَظَّروا له وجعلوه سميّا للمبتدأ الذي له خبر.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو هل كان غرض النحاة المتأخّرين بتفريع المبتدأ إلى فرعين تبسيط المسائل النحوية ؟ أم كان غرضهم التفريع فقط, دون النظر إلى نتائجه ؟

هل كان هذا التفريع يسير في خطّ تطوّر النحو العربي ؟ أم هو تفريع يسير في خطّ تصعيب النحو العربي وتعقيده ؟

هل النوع الثاني من المبتدأ بُني على نصوص فعلية مستعملة تتصف بالكثرة والاطّراد أم بُني على نصوص قليلة جدّا لا تتجاوز الخمسة, وغير معروفة القائل ؟

فالقرآن الكريم خالٍ تماما من النوع الثاني من المبتدأ, وكذلك الشعر الجاهلي.

2- تقديم الخبر عند النحاة:

أساس المشكلة التي نعالجها في هذا البحث يكمن في حالة تقديم الخبر على المبتدأ, فكيف عالج النحاة هذه المسالة ؟

2-1- تقديم الخبر عند سيبويه:

يقول سيبويه: « وزعم الخليل رحمه الله أنّه يُستقبح أن تقول: قائم زيد, وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيا على المبتدأ, كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيدا عمرو, وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدّما ويكون زيد مؤخّرا. وكذلك هذا, الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّما. وهذا عربيّ جيّد. وذلك قولك: تميميٌّ أنا, ومشنوءٌ من يشنؤك, ورَجُلٌ عبد الله, وخَزٌّ صُفَّتُك. ».[7]

[7] - سيبويه, الكتاب, ج2, ص: 127.

ويقول أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) في شرح كلام سيبويه السابق: « قلتُ لأبي بكر (ابن السرّاج): من أين قَبُحَ أن ترفع زيد بقائم هنا ؟ فقال: لأنّ الكلام على ضربين: فِعلٌ وفاعل, ومبتدأٌ وخبر, وليس هذا كواحد منهما, لأنّه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعله, ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره, فلخروجه عن حدّ ما عليه الكلام قبُح. فإذا أردتَ بذلك التأخير كان أحسن كلام. ».[8]

ما أجمل قول ابن السرّاج: " فإذا أردتَ بذلك التأخير كان أحسن كلام ". وهي عبارة تدلّ على أنّ صاحبها له ذوق فنيّ رفيع يطرَب للنصوص الفنيّة الأدبية, لأنّ التقديم والتأخير معنى من معاني النحو التي يرتقي بها النصّ الأدبي إلى الفنيّة والأدبية. لكن للأسف أغلب النحاة عالجوا النصوص الأدبية الفنيّة معالجة النصوص التي تخلو من الجوانب الأدبية والفنيّة, غير ملتفتين إلى الأغراض البلاغية والأسلوبية, منشغلين في كثير من الأحيان بتطبيق فكرة العامل والمعمول, وبتغليب الصناعة النحوية على حسب الدلالة والبلاغة والأسلوب.

2-2- أنواع التقديم عند النحاة:

لكي نفهم كلام سيبويه السّابق ينبغي أن نعلم أنّ التقديم عند النحاة نوعان: تقديم على نيّة التأخير, وتقديم ليس على نيّة التأخير.

يقول عبد القاهر الجرجاني عن الفرق بينهما: « اعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التأخير, وذلك في كلّ شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه, كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ, والمفعول إذا قدّمتَه على الفاعل. كقولك: منطلق زيد, وضرب عمرا زيد, معلوم أنّ " منطلق " و " عمرا " لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك, وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخّرت.

وتقديم لا على نيّة التأخير, ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم, وتجعله بابا غير بابه, وإعرابا غير إعرابه. وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبر له فتقدّم تارة هذا على ذاك, وأخرى ذاك على هذا. ».[9]

ملخص كلام الجرجاني أنّ التقديم نوعان: تقديم على نيّة التأخير, وتقديم لا على نيّة التأخير. التقديم الذي على نيّة التأخير هو أن تتقدّم الكلمة عن موضعها وتبقى محتفظة بوظيفتها التركيبية وبحالتها الإعرابية التي

[8] – أبو علي الفارسي, التعليقة على كتاب سيبويه, تحقيق: عوض القوزي, مطبعة الأمانة, القاهرة, ط1, 1990, ج1, ص: 281.
[9] – عبد القاهر الجرجاني, دلائل الإعجاز, تحق: محمّد رشيد رضا, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1998, ص: 85-86.

كانت عليها قبل التقديم. أمّا التقديم الذي لا على نيّة التأخير فهو أن تتقدّم الكلمة عن موضعها ولكن مع تغيّر وظيفتها التركيبية التي كانت عليها قبل التقديم.

وإذا نظرنا إلى الجملة: " أقائم الزيدان ؟ ", فالأصل فيها " أالزيدان قائمان ؟ ", فلمّا تقدّمت كلمة " قائم " نظر إليها النحاة الأوائل على أساس أنّه تقديم على نيّة التأخير, أي أنّ كلمة " قائم " تحتفظ بوظيفتها الأساسية التي هي الخبر. أمّا النحاة المتأخّرون فنظروا إليها على أساس أنّه تقديم لا على نيّة التأخير, أي أنّ كلمة " قائم " بعد أن تقدّمت تتخلّى عن وظيفتها الأساسية التي هي الخبر, وتأخذ وظيفة جديدة هي المبتدأ, دون أن ينظروا إلى الأخطاء المنهجية, والفساد التركيبي والأسلوبي, والتناقضات المنطقية التي تنتج عن هذا القول.

ولزيادة توضيح القضيّة نرجع إلى نصّ سيبويه السابق, فهو يريد أن يقول إنّ الخليل بن أحمد يستقبح أن تقول: " قائمٌ زيد ", وأنت تقصد بتقديم " قائم " التقديم الذي ليس على نيّة التأخير, أي أن تُغيّر في وظيفة " قائم " التي هي الخبر, وتنقلها إلى وظيفة أخرى التي هي مبتدأ. فإن قدّمتَ " قائم " وأنت تقصد التقديم الذي على نيّة التأخير, أي أن تبقى " قائم " محتفظة بوظيفتها التركيبية وبحالتها الإعرابية التي كانت عليها قبل التقديم وهي الخبر, كان هذا التقديم عربيّا جيّدا, ووصفه ابن السرّاج بأنّه أحسن كلام.

ولا أدري هل يقصد سيبويه بقوله " زعم الخليل " أنّه لا يوافقه في الرأي, أم يقصد أنّ الخليل انفرد بهذا الرأي من بين النحاة ؟

كما لا أدري هل عبارة " عربيٌّ جيّد " من كلام الخليل أم من كلام سيبويه ؟

إذا كانت العبارة من كلام سيبويه فهي إشارة منه إلى موافقته للخليل, وهذا ما أرجّحه.

ولا يتوقف سيبويه هنا بل يضيف: « فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا, كقولك: يقوم زيد, وقام زيد, **قَبُحَ**, لأنّه اسم. وإنّما حسُن عندهم أن يجريَ مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف, أو جرى على اسم قد عمل فيه. كما أنّه لا يكون مفعولا في ضارب حتّى يكون محمولا على غيره, فتقول: هذا ضاربٌ زيدا, وأنا ضاربٌ زيدا, ولا يكون ضاربٌ زيدا على قولك: ضربتُ زيدا. فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجريَ مجرى الفعل المبتدإ, وليكون بين الفعل والاسم فصل, وإن كان موافقا له في مواضع كثيرة, فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثمّ يخالفه, لأنّه ليس مثلَه. ».[10]

فسيبويه يتحدث في هذا النصّ عن التقديم من النوع الثاني, التقديم الذي ليس على نيّة التأخير, وهو التقديم الذي تتغير فيه وظيفة الكلمة التركيبية. ففي المثال: " زيدٌ قائم ", إذا قدّمنا " قائم ", ونقلناها من وظيفتها التي

[10] – سيبويه, الكتاب, ج2, ص: 127–128.

هي الخبر إلى وظيفة جديدة, وهي جعلها مبتدأ بمعنى قام ويقوم, قبُح هذا التقديم عند الخليل وسيبويه. وذكر السيرافي أنّ " قائم " في هذه الحالة تكون مبتدأ بغير خبر.

وذكر السيرافي أنّ هناك من يجيز هذا النوع من التقديم, فردّ عليه بقوله: والذي يجيزه زعم أنّ الفاعل يسدّ مسدّ الخبر, وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادّعاه.

والذي أشار إليه السيرافي بأنّه يجيز هذا النوع من التقديم هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215 هـ) كما ذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل.

2-3- شروط إعمال الصفة عند النحاة:

ذكر سيبويه أنّ النوع الثاني من التقديم لا يحسن إلا في حالتين: إذا كان صفة جرى على موصوف, أو جرى على اسم قد عمل فيه.

بينما يوسّع السيرافي الحالتين إلى أربع: إذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له, أو صفةً, أو حالاً, أو صلةً.

أمّا أبو علي الفارسي فيجعلها ثلاث حالات: أحدها أن يكون خبر مبتدأ, والثاني أن يكون صفة, والثالث أن يكون حالا. ولكنّه أضاف حالة رابعة لم ينصّ عليها سيبويه, وهي قوله: وقد يحسن أن يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على حرف استفهام وما أشبهه, فيكون اعتماده عليه مشبّها باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة, نحو: " أقائمٌ زيدٌ ", و" ما قائمٌ زيدٌ ".

نلاحظ أنّ أبا علي الفارسي أضاف في شرحه لكلام سيبويه رأيا آخر لم يقله سيبويه, وإنّما نقله عن شيخه أبي بكر بن السرّاج (ت 316 هـ).

يقول ابن السّرّاج: « وقد يجوز أن تقدّم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلا خاصّة, فتقول: منطلق زيد, وأنت تريد زيد منطلق. فإن أردتَ أن تجعلَ منطلقا في موضع ينطلق فترفع زيدا بمنطلق على أنّه فاعل, كأنّك قلت: ينطلق زيد, قبُح, إلاّ أن يعتمد اسم الفاعل, وهو منطلق

وما أشبهه, على شيء قبله. وإنّما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف, نحو قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه, ارتفع أبوه بقائم. أو يكون مبنيا على مبتدأ, نحو قولك: زيد قائم أبوه. **وحسُن عندهم أقائم أبوك, وأخارج أخوك, تشبيها بهذا إذا اعتمد قائم على شيء قبله.** فأمّا إذا قلت: قائم زيد, فأردت أن ترفعَ زيدا بقائم

وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح, وهو جائز عندي على قبحه... فإذا قلت: قائم أبوك, فقائم مرتفع بالابتداء, وأبوك رُفع بفعلهما, وهما قد سدّا مسدّ الخبر. ».[11]

نلاحظ أنّ ابن السرّاج قال: " وحسُن عندهم " أقائم أبوك ؟ ", و" أخارج أخوك ؟ ", تشبيها بهذا إذا اعتمد " قائم " على شيء قبله ". ولم يحدّد ابن السرّاج من هم هؤلاء الذين حَسُن عندهم اعتماد الصفة على الاستفهام والنفي تشبيها بالاعتماد الذي ذكره سيبويه, هل هم نحاة من البصرة أم نحاة من الكوفة ؟ ولماذا لم يذكر اسم واحد منهم ؟

على كلّ حال لا يوجد شبه بين الاعتماد الذي ذكره سيبويه والاعتماد الذي ذكره المجهولون. فالاعتماد الذي ذكره سيبويه اعتماد تركيبي يرتكز على العمل التركيبي, أي أن تكون الصفة معمولة وعاملة في الوقت ذاته. أمّا الاعتماد الذي ذكره المجهولون فلا أدري هل قصدوا بالاعتماد الاعتماد الشكلي, وهو الأداة, التي قد تكون أداة استفهام أو أداة نفي, أم قصدوا بالاعتماد الاعتماد الأسلوبي الذي هو الاستفهام أو النفي ؟

من هنا بدأ خطّ الانحراف عن كلام الخليل وسيبويه, وبدأ الخطأ يتسرّب إلى المدونات النحوية. وإذا دقّقنا في الأمر فسنجد أنّ الخطأ مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى هي استحسان التقديم الذي ليس على نيّة التأخير, وهو ما استقبحه الخليل وسيبويه. والذي استحسن هذا التقديم هو الأخفش الأوسط والكوفيون. وجوّزه ابن السرّاج على قُبح حينما قال: وهو جائز عندي على قبحه.

المرحلة الثانية هي استحسان التقديم الذي ليس على نيّة التأخير بشرط أن يعتمد على نفي أو استفهام, ولم يذكر سيبويه هذا الاعتماد, وأوّل من ذكره هو ابن السرّاج وتبعه أبو علي الفارسي, ثمّ تبنّاه النحاة المتأخرون, وأصبح هذا الرأي هو الرأي المشهور, ونُسِي الكلام الصحيح, كلام الخليل وسيبويه.

والعجيب أنّ ابن مالك ينسب هذا الرأي لسيبويه, وهذه النسبة غير صحيحة. وقد فنّد قولَ ابن مالك أبو حيّان الأندلسي (ت 745 هـ), يقول أبو حيّان بعد أن نقل كلام سيبويه الذي نقلناه سابقا: « ونحن نسرد ما ذكره سيبويه في كتابه لننظر فيه..... انتهى ما نقلناه من كتاب سيبويه في باب الابتداء, وليس فيه أنّ سيبويه يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي, بل فيه أنّ الخليل قد استقبح قائمٌ زيد على أن لا يكون قائم خبرا مقدّما. وكذلك نصّ سيبويه على أنّه إذا جُعِل قائم في معنى يقوم أو قام قبُح, وأنّه لا يحسُن أن يعمل إلاّ إذا كان صفة أو خبرا. هذا ملخّص كلامه. ».[12]

---

[11] – ابن السرّاج, الأصول في النحو, ج1, ص: 59–60.

[12] – أبو حيّان, التذييل والتكميل في شرح التسهيل, تح: حسن هنداوي, دار القلم, دمشق, ط1, 2000, ج3, ص: 273.

فابن مالك هو الذي قوّل سيبويه ما لم يقله. نعود إلى ما كنّا فيه, المرحلة الأولى من الانحراف عن كلام الخليل وسيبويه بقيت محفوظة عند النحاة المتأخّرين, فهم دائما يشيرون إلى مخالفة الأخفش الأوسط والكوفيين لكلام سيبويه وللبصريين بصفة عامّة.

أمّا المرحلة الثانية من الانحراف عن كلام الخليل وسيبويه فهي التي وقع فيها اللُّبس والخطأ. وقد بدأ خطّ الانحراف من عند ابن السرّاج الذي قال: " وحسُن عندهم " أقائم أبوك ؟ ", و" أخارج أخوك ؟ ", تشبيها بهذا إذا اعتمد " قائم "على شيء قبله ". ثمّ تبنّى رأيَه أبو علي الفارسي بقوله: " وقد يحسن أن يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على حرف استفهام وما أشبهه, فيكون اعتماده عليه مشبّها باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة, نحو: " أقائمٌ زيدٌ ؟, و" ما قائمٌ زيد ".

وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح العضُدي: « ومن ذلك قولهم: " أقائمٌ أخواك ؟ ", و" أذاهبُ الزيدان ؟ ". فـ " قائم " و" ذاهب " يرتفعان بالابتداء, و" أخواك " و" الزيدان " يرتفعان بفعلهما. وقد سدّ الفاعلان في كلّ واحدة من المسألتين مسدّ خبر المبتدأ. وحسُن ذلك وجاز من حيث كان المعنى " أيقوم أخواك " و" أيذهب الزيدان ؟ ". ».[13]

ففي كلام أبي علي مخالفة واضحة لرأي الخليل وسيبويه. وللأسف الشديد تمسّك النحاة المتأخّرون بكلام ابن السرّاج وأبي علي الفارسي, ونسبوه للبصريين جميعا, بل منهم من نسبه لسيبويه كابن مالك, مثل ما رأينا. وترك النحاة كلام الخليل وسيبويه والسيرافي وهجروه, رغم أنّ كلامهم يمثّل نضارة النحو العربي وصفائه.

2-4- تأصيل مسألة تقديم الخبر:

إذا أردنا أن نؤصّل لمسألة تقديم الخبر ونحصرها بين القرن الثاني والقرن الرابع الهجريَينِ فسنجد فريقين من النحاة:

فريق يمثله الخليل وسيبويه, وتبعهما المبرّد والزجّاجي والسيرافي وابن جنّي.

فالمبرّد تحدّث عن التقديم الذي على نيّة التأخير, وهو التقديم الذي تحتفظ فيه الكلمة بوظيفتها التركيبية وبرتبتها وبحكمها الإعرابي. ولم يشر إلى قضيّة الاعتماد على الاستفهام أو النفي المزعومة, كما لم يشر إلى الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر.

أمّا الفريق الثاني فيمثله ابن السرّاج وأبو علي الفارسي ومن تبعهما من النحاة المتأخّرين كابن الحاجب, وابن مالك, وأبي حيّان, وابن هشام, وينسبون هذا الرأي للبصريين, وهو خطأ, لأنّ رئيسَي مدرسة البصرة, وهما الخليل وسيبويه نبّها على استقباحه.

[13] – أبو علي الفارسي, الإيضاح, تح: كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت, ط1, 2008, ص: 89.

فالمبتدأ المزعوم هو في الحقيقة خبر مقدّم, والفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر هو في الحقيقة مبتدأ مؤخّر فقط. وتقسيم المبتدأ إلى قسمين لا فائدة تُرجى منه, وكلّ ما ينتج عنه هو الزيادة في تعقيد المسائل النحوية وتصعيبها على المتعلّمين.

ولا يتسع المقام هنا لبسط الأدلّة التي تثبت بطلان القول بالفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر, لأنّ الغرض هنا هو تأصيل المسألة فقط, من خلال ذكر آراء النحاة الأوائل المؤسّسين للنحو العربي, على أساس بسط الأدلّة ومناقشتها في مقال لاحق إن شاء الله.

خاتمة:

من خلال ما سبق رأينا أنّ النحاة الأوائل, منهم سيبويه, وابن السرّاج, وابن جنّي, لم يذكروا في تعريفهم للمبتدأ مسألة المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر, ورأينا أنّ هذه المسألة وردت عند النحاة المتأخّرين فقط, منهم ابن الحاجب, وابن مالك, وابن هشام.

كما رأينا أنّ المسألة وردت عند النحاة الأوائل كنوع من الجمل التي يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ, أمّا عند النحاة المتأخّرين فأصبحت مسألة مستقلّة, ويُنظر إليها كنوع ثانٍ من أنواع المبتدأ.

ورأينا أيضا أنّ الخليل وسيبويه ذهبا إلى أنّ هذا النوع من الجمل يدخل في باب تقدّم الخبر عن المبتدأ, وأنّنا إذا نظرنا إلى هذا المُقدّم كأنّه رافع لما بعده فهو جائزٌ, ولكنّه غيرُ مستحسنٍ, ونعتاه بقولهما عربيّ قبيح.

أمّا الأخفش فاستحسن الرأي الذي استقبحه الخليل وسيبويه, وتبعه الكوفيون في ذلك, ثمّ تبنّى رأيهم النحاة الذين مزجوا بين نحو البصرة ونحو الكوفة, ونُسب هذا الرأي إلى نحاة البصرة دون دليل, فلا وجود لنصوص تؤيّد هذه النسبة.

أمّا النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذا البحث فهي كالتالي:

– رأي الخليل وسيبويه في هذه القضيّة هو الصواب, وهو البسيط, وهو الصحيح. والمبتدأ المزعوم هو في الحقيقة خبر مقدّم. أمّا الفاعل المزعوم الذي يسدّ مسدّ الخبر فهو في الحقيقة مبتدأ مؤخّر, وهو ما وصفه الخليل وسيبويه بأنّه عربيّ جيّد.

– تدخل القضية في باب تقدّم الخبر عن المبتدأ. فالصفة التي يُعربها النحاة المتأخّرون مبتدأ ما هي إلاّ خبر مقدّم, قدّم لأجل تأدية دلالة معيّنة لا تُؤدّى بعدم التقديم.

– الأخفش الأوسط هو الذي تبنّى ما استقبحه الخليل, وتابعه في ذلك نحاة الكوفة. ثمّ تبعهم أبو علي الفارسي ومن جاء بعده, ونسب هذا الرأي إلى نحاة البصرة خطأ دون تثبت ومراجعة, واشتهر حتى أصبح كأنّه الرأي

الصحيح وحده, رغم أنّه رأي خاطئ, ويحتوي على تناقضات منهجية, تنسف المبادئ التي وضعت على أساسها الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

– رأي الخليل وسيبويه رأي بسيط وسهلٌ, يتماشى مع سلاسة اللسان العربي, وينأى به عن الصعوبة والتعقيد. كما أنّ تعليمه يماثله في السهولة والبساطة.

– من أساسيات النظرية العلمية الأخذ بالرأي الأسهل والأبسط, والتخلّي عن الرأي الذي فيه تعقيدٌ. كما أنّه من أساسيات النظرية العلمية الأخذ بالرأي الذي يخلو من التناقض المنهجيّ, والتخلّي عن الرأي الذي يحوي تناقضات منهجيّة.

وسنبيّن في مقال لاحق إن شاء الله الأدلّة والبراهين التي تبيّن صحّة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه, وخطأ ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون.

قائمة المصادر والمراجع:

– أبو حيّان الأندلسي:

1 – التذييل والتكميل في شرح التسهيل, تح: حسن هنداوي, دار القلم, دمشق, ط1, 2000.

– أبو علي الفارسي:

2– الإيضاح, تح: كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت, ط1, 2008.

3– التعليقة على كتاب سيبويه, تح: عوض القوزي, مطبعة الأمانة, القاهرة, ط1, 1990.

– ابن جنّي, أبو الفتح عثمان:

4– اللمع في العربية, تح: حامد المومن, عالم الكتب, بيروت, ط2, 1985.

– ابن الحاجب, أبو عمرو عثمان بن عمرو:

5– الكافية في النحو, متون في اللغة العربية, دار ابن حزم, بيروت, ط1, 2005.

– ابن السرّاج, أبو بكر محمّد بن سهل:

6– الأصول في النحو, تح: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط4, 1999.

– ابن مالك, أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله:

7– سبك المنظوم وفكّ المختوم, تح: عدنان محمّد, دار البحوث, دبي, , ط1, 2004.

– ابن هشام, جمال الدّين عبد الله بن يوسف:

8- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, ط1, 1995.

- الجرجاني, عبد القاهر بن عبد الرحمان:

9- دلائل الإعجاز, تح: محمّد رشيد رضا, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1998.

- سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان:

10- الكتاب, تح: عبد السلام هارون, دار الجيل, بيروت, ط1, 1966.